http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1388) السنة السادسة -الاحـد (14) كانون الاول 2008

رئيس إقليم كردستان يدين العملية الإرهابية في كركوك

أربيل/ الوكالات

دان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، التفجير الذي وقع ظهر الخميس شمال مدينة كركوك واودى بحياة العشرات من المدنيين، مبيناً ان هذا التفجير يتطلب الاستعجال في معالجة المشاكل وتقوية صفوفنا من اجل تثبيت الامن والاستقرار في بلادنا.

ونقل بيان صدر مساء الخميس عن بارزاني قوله: في الوقت الذي ندين هذا العمل الإرهابي اللاإنساني، نقدم تعازينا الى ذوي الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

وأشار بارزاني، وفقا للبيان، الى ان تنفيذ هذه العملية الإرهابية يتطلب منا الاستعجال في معالجة المشاكل وتقوية صفوفنا وان نضع أيدينا في أيدي البعض من اجل القضاء على الإرهاب وتثبيت الامن والاستقرار في بلادنا، مبيناً استعداد مستشفيات الإقليم لاستقبال الجرحى والمصابين وإبداء التعاون والمساعدة وإغاثة المصابين.

وفي السياق ذاته زار وفد من رئاسة إقليم كردستان برئاسة كوسرت رسول علي نائب رئيس الإقليم الجمعة ١٢/١٢ مدينة كركوك لتفقد أوضاع جرحى العملية الإرهابية التي وقعت يوم الخميس في مطعم عبد الله.

وقام نائب رئيس إقليم كردستان بزيارة مستشفى آزادي في كركوك يرافقه مسعود سالةيي عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وشيخ جعفر الشيخ مصطفى وزير الإقليم لشؤون البيشمركة والدكتور فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم ورزكار علي رئيس مجلس محافظة كركوك وآسو مامند مسؤول مركز تنظيمات دوبز للاتحاد الوطني الكردستاني ونجاة حسين مسؤول فرع كركوك للحزب الديمقراطي الكردستاني وماموستا جلال وكيل وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان واللواء جمال طاهر مدير شرطة محافظة كركوك وعدد آخر من المسؤولين الحزبيين والحكوميين.

وتفقد نائب رئيس إقليم كردستان أحوال الجرحى الراقدين في مستشفى آزادي وابلغهم استعداده لتقديم اية مساعدة ودعم من اجل ان يشفوا من الجروح التي اصيبوا بها، معبرا عن حزنه ومواساته لعوائل شهداء العملية الإرهابية.

كما دان المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وعلى لسان الملا بختيار الناطق الرسمي باسم المكتب السياسي العملية الإرهابية الجبانة التي نفذها المجرمون اليوم في مطعم عبد الله بالقرب من مدينة كركوك.

وجاء في بيان المكتب السياسي ان هذه العملية لدليل دامغ على ان الإرهابيين هم الأعداء الالداء للعملية الديمقراطية التي تجري على قدم وساق في العراق وإقليم كردستان، وهذا دليل على اندحارهم المحتوم، في حين ان جميع القوى السياسية تتهيأ لخوض العملية الديمقراطية عن طريق انتخابات مجالس المحافظات في الشهر القادم.

وبسبب اندحاراتهم المتواصلة لجأ الإرهابيون في مثل هذا اليوم المبارك الى مهاجمة المواطنين الابرياء، وان عمليتهم الجبانة هذه ستؤدي الى تمتين اواصر المحبة في ما بين الناس وازدياد حقد المواطنين على الإرهاب والإرهابيين وتمتين وحدة صف الشعب العراقي..

وجاء في كلمة الناطق الرسمي ان المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وعن طريق جميع مؤسساته الخاصة وذات الشأن تحاول كشف المجرمين والمتلبسين بهذا الجرم لكي يحيلهم الى العدالة وفي نفس الوقت يقدم جميع التسهيلات والمساعدات للجرحى وعوائل الشهداء الابرار.

وفي ختام بيانه قدم المتحدث الرسمي باسم المكتب السياسي تعازيه الحارة الى ذوي الشهداء الذين من بينهم عدد من مناضلي الاتحاد الوطني الكردستاني منهم الملا عرفان نائب مسؤول مركز تنظيمات كفري للاتحاد الوطني الكردستاني واثنان من حراسه الشخصيين، كما كان من بين الشهداء الفنان التركماني المعروف كنعان كويزلسس مع زوجته وثلاثة من أطفاله وأخيه وزوجة اخيه وعدد مع العاملين في المطعم.وتمنى الناطق في ختام بيانه الشفاء العاجل للجرحى والمصابين في تلك العملية الاجرامية الجبانة.

وأصدرت حكومة إقليم كردستان بياناً أدانت فيه العملية الإرهابية التي حدثت داخل مطعم عبد الله في مدينة كركوك يوم الخميس وراح ضحيتها عدد كبير من المواطنين الأبرياء.

وجاء في البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه: مرة اخرى وفي آخر أيام عيد الأضحى المبارك قام الإرهابيون اعداء الديمقراطية والإنسانية بتنفيذ عمل إرهابي انتحاري في مطعم مزدحم بمدينة كركوك اسفر عن استشهاد واصابة اكثر من ١٥٠ شخصاً من المدنيين الأبرياء.

وفي الوقت الذي تدين فيه حكومة إقليم كردستان هذه العملية البعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية، تعبر عن مواساتها لذوي الشهداء وتتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

وأضاف البيان: مرة اخرى ندين هذه العملية الإرهابية ونعبر عن استعدادنا لتقديم أية مساعدة عاجلة، وقد اصدر مجلس الوزراء تعليماته الى وزارة الصحة بإرسال مساعدات طبية عاجلة الى كركوك وان تستقبل جرحى هذه العملية الإرهابية في مستشفيات إقليم كردستان.

نيجيرفان بارزاني: نحن مع منح المسيحيين حكماً ذاتياً وسنضمن حقوقهم في الدستور

أربيل/ الوكالات

أكد نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان أن مساندة الإقليم للأخوة المسيحيين هي ليست خطوة سياسية بل هو موقف أخلاقي فهم يعيشون في إقليم كردستان ولهم تراثهم التاريخي المشرف فنحن لا نسمي المسيحيين بأنهم أقلية قومية بل هم في نظرنا قومية قائمة بذاتها وسنضمن حقوقهم في دستور إقليم كردستان.

جاء ذلك في حديث صحفي لنيجيرفان بارزاني لصحيفة (Frankfurter Rundschau) الالمانية الواسعة الانتشار حول أوضاع المسيحيين في عموم العراق وفي إقليم كردستان خاصة وموقف حكومة الإقليم من الاستهداف العنصري البغيض الذي تعرضوا له مؤخراً في مدينة الموصل ونزوح مئات العوائل المسيحية منها الى مناطق أكثر أماناً في محافظة الموصل ومناطق في الإقليم محاذية لتلك المحافظة.

وبصدد اتهام بعض الجهات للأكراد باستهداف المسيحيين في الموصل قال رئيس حكومة الإقليم: أنه ليس من مصلحتنا إطلاقاً أن نجبر المسيحيين على النزوح عن الموصل لانهم حلفاء الكرد فيها وبدونهم سوف تتراجع أصواتنا في المحافظة وتنخفض أعداد مقاعدنا في أية انتخابات قادمة لمجلس المحافظة وتساءل: هل يعقل أن يقدم شعب تعرض عبر التأريخ لشتى أنواع الظلم والاضطهاد ويظلم شعباً آخر فهو بالنسبة لنا كأكراد عمل شائن أخلاقياً وسياسياً.

وأضاف: إن مساندتنا المسيحيين هي خطوة اخلاقية، فنحن لا نعير أية أهمية لقلة عددهم بل المهم، كما أسلفنا، أنهم يعيشون في كردستان ولهم تراثهم التاريخي فعندما قام النظام البعثي المباد بتدمير قرانا لم يسألنا (أي منها كردية أو مسيحية أو أيزدية أو تركمانية) وعندما أجبر المسيحيون، بعد تحرير العراق سنة ٢٠٠٣، على مغادرة بغداد والبصرة أو غيرها فقد فتحنا لهم، هنا في إقليم كردستان، أحضاننا وقبلنا إقامة الآلاف منهم بين أبناء شعبنا وبكل رحابة صدر، وأمنا لهم السكن في محافظات اربيل والسليمانية وكركوك وخصصنا لهم مساعدات شهرية مناسبة وأعدنا أعمار ما يقارب (١٠٠) من قرى المسيحيين في محافظة دهوك بل وأمنا لهم جوانب اخرى في الحياة لم نتحدث بها إطلاقاً، وللمسيحيين أجهزة إعلامهم ومؤسساتهم السياسية والثقافية وتمثيلهم الملائم في برلمان كردستان وحكومة الإقليم ونعتبرهم مواطنين اصلاء في هذا الوطن وقد نزح حتى الآن زهاء (٢٠) الف عائلة مسيحية الى الإقليم.

وقال: نحن الآن عاكفون على إنجاز دستور إقليم كردستان وفيه سنضمن جميع حقوقهم القومية وأنا شخصياً مع منحهم حكماً ذاتياً في مناطقهم وقد واظبنا هنا على حمايتهم ولم يحدد بعد نوع السلطة التي تؤمن لهم، ففي شعب كردستان هناك مسيحيون وتركمان وأكراد.وحول إمكانية تأمين مساعدة أوروبية وبالاخص ألمانيا في حل قضية الأقليات أوضح رئيس حكومة الإقليم: يوم بدأنا بمساعدة وإغاثة المسيحيين لم يساعدنا أحد فيها لا الدول الأوروبية ولا الحكومة العراقية الفيدرالية باستثناء تصريحات سلبية علماً أنهم بحاجة الى مساعدة عملية وتوفير الظروف الملائمة لعودتهم الى مناطقهم. وجواباً عن سؤال حول أمكانية ضم المسيحيين المتعايشين مع الأكراد في الموصل الى إقليم كردستان قال نيجيرفان بارزاني: هذه مسألة تخصهم هم وسننفذ رغبتهم هذه إذا ما أبدوها في استفتاء شعبي عام.

المفتي: العراق الجديد مبني على التوافق والقبول بالأخر والديمقراطية

أربيل/ الوكالات

أكد رئيس برلمان إقليم كردستان ان أي قانون يسن في إقليم كردستان نحرص على ان يكون منسجماً مع الدستور العراقي الذي يتضمن صلاحيات للإقليم وأخرى محددة للحكومة الاتحادية، وهناك أيضاً صلاحيات مشتركة.

وقال في حديث صحفي: عندما تكون صلاحياتنا ضمن ما جاء بالدستور العراقي فنحن نسن القانون وعندما تكون متعلقة بالصلاحيات المشتركة فنتوقف كثيرا ونسأل الخبراء لكي لا يكون القانون الذي نصدره يقف بالتضاد مع القانون العراقي. حتى الآن لم نسمع أي اعتراض على القوانين التي صدرت في إقليم كردستان، وحتى قانون النفط والغاز الذي صدر في الإقليم جاء ضمن فهمنا الدستور العراقي وأشرنا الى المواد التي استندنا اليها، والقانون ينظم كيفية عمل وزارة الموارد الطبيعية في كردستان لاستخراج هذه الموارد وإدارتها، وينبغي ان يكون ذلك في كثير من المجالات بالتعاون مع السلطات الاتحادية، واذا ما كانت هناك اشكالات فهي ليست اشكالات قانونية تتعلق بنا (البرلمان) بل هناك اشكالات قانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تتعلق بتفسير بعض المواد الدستورية.

وبشأن الخلافات بين حكومتي بغداد وأربيل أوضح المفتي: اكثر شيء خطأ في هذه المسألة ان الاعلام هو الذي يعالج هذه المشكلة، اذا كنا نسميها مشكلة، فالاختلاف في وجهات النظر بين رئيس الوزراء (المالكي) واحيانا بعض المسؤولين الأخرين في الحكومة الاتحادية وبين حكومة إقليم كردستان، وكذلك بين رئيس الوزراء وأطراف اخرى في الحكومة الاتحادية، يتم عبر وسائل الإعلام، في حين يجب ان يكون ذلك ضمن الآليات الموجودة ضمن الحكومة الاتحادية ذاتها، فهناك المجلس السياسي (للأمن الوطني الذي يتألف من قادة الكتل السياسية) الذي ينبغي ان تتم مناقشة كل المسائل داخله، كما ان هناك آلية للتباحث بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، ولكن الذي يحصل ان هذا التنسيق غير موجود بالشكل الذي نريده، فتتراكم الاختلافات وتجد طريقها الى الإعلام، وعندما تصل اي قضية الى الاعلام بدون حل يجري تضخيمها، طبعا انا لا أقول إننا معصومون من الخطأ، كل من يعمل يخطئ، لكن الآخرين أيضاً ليسوا معصومين من الخطأ، لكن اهم شيء الإنسان في العراق الجديد انه لا يمكن لأي طرف ان ينفرد بالقرارات، لان العراق الجديد مبني على التوافق والقبول بالآخر والديمقراطية التي تعني ان تأخذ بالآخر وان تتقبله، وان لا تفرض عليه رأيك، وبالتشاور مع بعض، لكن الذي حصل ان بعض الخطوات تم اتخاذها من قبل الحكومة الاتحادية من دون ان يكون هناك تشاور.

وأضاف: لا أحد يستطيع الانفراد بالسلطة، فالعراق القائم حاليا لا يمكن لأي شخص فيه ان ينفرد بالسلطة حتى لو كانت له رغبه بذلك، وربما هناك بعض الخطوات التي توحي بذلك مثل مواجهة المجاميع الإرهابية في ديالى، فحكومة إقليم كردستان أبدت رغبتها بالتعاون وسبق لقوات حرس الإقليم (البيشمركة) وقوات الاسايش (الأمن الكردي) ان قامت بدور كبير في دحر المجاميع الإرهابية وتطهير المنطقة، سواء في ديالى او في محافظة كركوك، وعندما وضعنا برنامجاً لتطهير هذه المناطق فوجئنا بقوات عراقية تتقدم نحو خانقين برغم ان خانقين لم تكن ضمن الأماكن التي تضم هذه المجاميع. إن ارسال القوات العسكرية الى الأماكن المتوترة أمر طبيعي، اما في المناطق الآمنة فالجيش العراقي لا ينبغي ان يتدخل في هذه المسائل، وذلك بحسب الدستور. كما ان منطقة خانقين تعتبر مشمولة بالمادة ١٤٠ (التي تعني بتطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها بين بغداد واربيل) إذن فهي ليست منطقة خارج الإقليم ولا منطقة داخل الإقليم، فالامر بحاجة الى تشاور. ان التشاور لم يتم لا مع حكومة الإقليم ورئيس الإقليم، ولا حتى مع قائممقام قضاء خانقين، كذلك لم يتم (القرار) في مجلس الوزراء، ولم يتم التنسيق مع نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح أيضا، وكان القرار مفاجئا له، وحسب علمي فان القرار كان بين رئيس الوزراء والمسؤولين العسكريين، وهذا خلق ردود افعال ومواقف سلبية ومخاوف من الامر، المالكي رجل مناضل وحليف للتحالف الكردستاني لكنه بحاجة الى ان يتحاور، ونحن أيضاً بحاجة الى ان نتحاور وان تكون لغة التفاهم هي الأساس وليس فرض إرادة على إرادة اخرى.

وعن تشكيل مجالس الإسناد قال المفتي: قبل ان نعترض على تشكيل مجالس الإسناد اعترض الآخرون، نحن اعترضنا عندما وصل تشكيل هذه المجالس الى المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠، اي كركوك ومناطق اخرى من ديالى، وهذه مسألة حساسة بالنسبة لنا، لان تشكيل هذه المجالس من قبل الحكومة الاتحادية من خلال الدعم المالي والعسكري، ولو انه (المالكي) نفى الدعم العسكري، يذكرنا بسياسات سابقة للأنظمة الحاكمة التي كانت دائما تحاول إدخال شريحة معينة تابعة وموالية لها لحل المشاكل السياسية مع ممثلي الشعب الكردي، كما ان هذا الشيء مخالف للدستور ولم يكن أيضاً قراراً لمجلس الوزراء.

وبشان مسؤولية حماية المناطق المتنازع عليها، قبل البت بأمرها وفق المادة ١٤٠ أوضح ان الدستور العراقي لا يشير الى الحماية، لكن كأمر واقع فإن قوات البيشمركة والاسايش (الامن الكردي) ساهمت في توفير الامن لهذه المناطق فلم تكن هناك قوات اتحادية، نحن الذين واجهنا الارهاب وقدمنا ضحايا كثيرة. ان الامن مستتب هناك لان هناك قوات الشرطة وقوات الاسايش المحلية، ولكن مدعومة من حكومة الإقليم. بالتأكيد ان لدى الحكومة الاتحادية مسؤولية لان هذه المناطق مشمولة بالمادة ١٤٠، اذن فالمسؤولية مشتركة. وهناك أيضاً اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠، ونحن ننتظر الخطوات التي ستقوم بها هذه اللجنة وليست خطوات للعودة الى الوراء.

وأكد أهمية العودة الى إحصاء ١٩٥٧ لان هناك شكوكا من كل طرف (بالإحصائيات الاخرى)، فهناك من يقول إننا جلبنا اكرادا من تركيا وإيران الى كركوك، فاذا كان اكراد من سكان كركوك لا يعودون فكيف نستطيع جلب اكراد من تركيا وايران؟

ان من له جذور في احصاء ١٩٥٧ فهو من أهل كركوك سواء كان عربيا أم كرديا أم تركمانيا، وبعد ذلك نجري الاستفتاء، فاذا قال السكان انهم يريدون الانضمام الى الإقليم فيجب احترام إرادة الأغلبية.

موضحاً ان الذي يعرقل (تطبيق المادة ١٤) هو عدم وجود الثقة والتدخلات الخارجية من دول الجوار، مثلا، والدول العربية وتركيا، وكذلك استخدام هذه الورقة في التنافس الحزبي بين هذا الحزب وذاك، فعندما تكون هناك انتخابات ترفع بعض الأحزاب الموجودة في الوسط العربي او الوسط التركماني شعارات متطرفة لجذب المصوت الذي يتبع هذه الثقافة، ومن المعروف فإن الثقافة الموروثة غير متسامحة وغير منفتحة.

وأشار الى ان السياسة النفطية خلال التسعين عاما المنصرمة كانت سياسة مركزية نفطية صارمة، والعراق الجديد هو عراق اتحادي يعطي صلاحيات للأقاليم والمحافظات بضمنها صلاحيات في الإدارة المشتركة للنفط، وهناك مواد في الدستور تنظم المسألة، إحداها تقول إن النفط هو ملك للشعب العراقي، ولا يكتفي بهذا القدر بل يقول إن النفط ملك للشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات، وهذا معناه اعطاء خصوصية لتلك الأقاليم والمحافظات، وثانياً، فان الإنتاج الحالي للحقول النفطية المنتجة هو من مسؤولية الحكومة الاتحادية وهذا الامر مفروغ منه، لكنه (الدستور) يقول إن الحقول المستكشفة هي من مسؤولية الحكومات في الاقاليم والمحافظات بالتعاون مع الحكومة الاتحادية.

ونحن نعتقد ان إنتاج النفط من الحقول الجديدة يعني قوة جديدة للاقتصاد العراقي، ان العراق يصدر الآن نحو مليوني برميل من النفط وله الحق ان يصدر اكثر من ثلاثة ملايين برميل، نحن لا نريد ان نطلب الميزانية من الحكومة الاتحادية فقط بل نريد ان نشارك بهذه الميزانية بقوة اقتصادية. وهناك مبدأ آخر لا غبار عليه هو ان الواردات النفطية يجب ان تذهب الى الموازنة العامة وليس لموازنة الإقليم لاننا متفقون على ان الميزانية واحدة في العراق ولنا نسبة فيها.

إن الشفافية مطلوبة، فلا ينبغي ان يكون هناك أي شيء سري، ولذلك دعونا وزير الموارد الطبيعية لبرلمان إقليم كردستان وشرح لنا بالتفصيل العقود والمبالغ والى اين تذهب، والحكومة الاتحادية لها الحق ان تناقش، لكن لا أن تقول إنها باطلة.

وأضاف ان هذه العقود تسبق سقوط النظام (السابق) وهناك شركات تعمل في كردستان قبل سقوط النظام، وفي الدستور العراقي هناك مادة تقول ان كل القرارات المتخذة من حكومة الإقليم هي قانونية، إذن فان الدستور يحسم بأن هذه المسائل هي قانونية.

كما ان الدستور يقول ان السياسة النفطية توضع بشكل مشترك، إذن فإن الإنتاج من بين تلك السياسة، لكن الإقليم لم يصدر النفط، فليس لدينا شبكة لتسويق النفط، من الممكن ان نبيع النفط بالبراميل وهذا لا شيء، ومن الممكن أيضاً بيعه من خلال السيارات الكبيرة (الصهاريج) وهذا الامر يكلف كثيرا وربما اكثر من سعر النفط.

وقال المفتي: اننا توجهنا بعد سقوط النظام الى بغداد، واعتبرنا بغداد هي للجميع وعاصمة الجميع وينبغي ألا ننظر اليها كما كنا ننظر في السابق، ولكن عندما تحصل بعض الخلافات او بعض السياسات، ربما نتذكر الماضي سريعا، ولكن ليس بالضرورة ان يكون لدينا مسبقا موقف سلبي.

وبشأن تسليح الجيش أكد المفتي: ان الجيش بحاجة الى التسليح، وأنه في موقع جغرافي مهم وتحيط به دول قوية وفيها مشاكل وينبغي التسليح للحفاظ على السيادة، لكن هذا لا يعني ان يهدد العراق الآخرين، فهذا الامر مرفوض نهائياً، ينبغي ان يكون العراق مسلحاً وقوياً لكي يدافع عن نفسه. أنا قلت إن هناك بنداً في الدستور العراقي يقول يجب ألا يتدخل الجيش في السياسة، انا قلت اننا نريد ضمانات من ألا تستخدم هذه الاسلحة مستقبلاً ضد الإقليم وضد السكان في البصرة والموصل والرمادي وفي اي مكان، وهذا الكلام ليس موجها للمالكي، فالمالكي ربما في الانتخابات المقبلة (نهاية ٢٠٠٩) لن يكون رئيساً للوزراء، وهذا الكلام يطمئن كل الشعب العراقي من أن أي شخص يجلس في موقع القوة في بغداد ينبغي ألا يتصور ان الامور ستكون مهيأة له اذا أراد في ان يفكر بطريقة دكتاتورية، هناك ضمانات دستورية ضرورية وهناك ضمانات قانونية وهناك اتفاقات سياسية لكن اذا كانت هناك ضمانات في ألا تستخدم هذه الاسلحة في قمع اي مشاكل تحصل في المدن فهذا أيضاً يطمئننا ويجعل المسيرة الديمقراطية اكثر وضوحا. وهذه ليست ازمة ثقة، فحتى لو كان رئيس الوزراء كردياً ينبغي ان يقال هذا الكلام (الضمانات).

وهناك رأي آخر يقول لماذا لا نفكر في الوقت الحالي، ونحن لدينا إمكانية كبيرة في صرف هذه المبالغ الكبيرة على الصحة والتربية التي هي بأمس الحاجة للنهضة.وأضاف: نحن نؤيد ان يكون الجيش العراقي جيشاً قوياً وهو جيشنا ويجب ان يدافع عن سيادة العراق، ولكني اؤكد ألا يتدخل الجيش العراقي في السياسة وان يبقى بعيداً عنها. المسألة يجب ان تنظم ضمن الآليات الديمقراطية، لن يكون هناك تهديد لأحد بانقلاب عسكري في أي وقت من الأوقات، او ان يتدخل الجيش ويدمر كل ما بنيناه من أسس، ان الجيش الذي نريد ان نبنيه وبدأنا ببنائه يختلف بالتأكيد (عن الجيش السابق)، وانا اقدر ان وزير الدفاع وقادة الجيش كلهم يختلفون عن رجالات الجيش السابق ولكن كل هذه المسائل يجب ان تنظم دستورياً.

وأوضح: ان الإقليم قوي عندما تكون هناك ديمقراطية في العراق، واذا سلكنا طريق (التسليح) فان بقية أنحاء العراق أقوى منا، وجيراننا أقوى منا مئات المرات، ان قوتنا في الإقليم هي عندما نستكمل المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني ونحارب الفساد.

ولا اعتقد ان أي مشكلة في العراق يمكن حلها بالقوة، العراق يختلف الآن، والذي يفكر باستخدام القوة مخطئ، واذا استخدمها فهو مخطئ مرتين. واستخدام القوة قاتل للشخص الذي يستخدمها لحسم الصراعات السياسية، فالذي يفكر باستخدام السلاح سيفشل وهذا الطريق ينبغي الا يفكر فيه أحد، سواء في حكومة الإقليم او في الحكومة الاتحادية.

وأكد المفتي قائلاً: ليست لدينا مشكلات لا مع الحكومة العراقية ولا مع شخص المالكي، فنحن حلفاء معه ولكن نختلف في وجهات النظر، لدينا تفسيرات مختلفة للصلاحيات الموجودة، فهو يفسر بطريقة ونحن ربما نفسر بطريقة اخرى، فاتفقنا على ان يكون الحكم بيننا هو الدستور.

جمهورية العراق
ديوان الوقف الشيعي
قسم العقود الحكومية

العدد : ع/١٦١٤
التاريخ:٢٠٠٨/١٢/٤

اعلان مناقصة رقم ١٣٩ / ٢٠٠٨

يعلن ديوان الوقف الشيعي/قسم العقود الحومية عن اجراء المناقصة الخاصة بـ(ترميم حسينية القاسم «ع») في محافظة ذي قار / الفضلية) فعلى الشركات والمقاولين الراغبين في التقديم من ذوي الخبرة والاختصاص ممن يحملون هوية التصنيف التي تؤهلهم للاشتراك بالمناقصة نافذة المفعول لعام (٢٠٠٨) وصادرة من وزارة التخطيط (اصلية) مراجعة مقر قسم العقود الحكومية في الكاظمية المقدسة لتسلم وثائق الاشتراك بالمناقصة مقابل مبلغ قدره (٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار غير قابل للرد وتقديم عطاءاتهم في اغلفة مغلقة ومختومة الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في ديوان الوقف الشيعي في بغداد وسيكون اخر موعد لقبول العطاءات لغاية الساعة الثانية عشرة ظهر يوم (الخميس) الموافق ٢٠٠٨/١٢/١٨ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان على ان تعزز بالمستسمكات والوثائق التالية:

1. تأمينات اولية قدرها (١٪) بموجب صك مصدق او خطاب ضمان.
2. كتاب براءة ذمة نافذ من الضريبة.
3. تحديد مدة تنفيذ العمل.
4. قائمة بالاعمال المماثلة.
5. هوية اتحاد المقاولين مجددة (اصلية او مصورة) او هوية تصنيف الشركات صادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي سارية المفعول.
6. وصل شراء المستندات
7. شهادة التأسيس للشركات واجازة ممارسة مهنة المقاولين.
8. تكون الاسعار المقدمة بالدينار العراقي رقماً وكتابة وان يوقع على جميع مستندات العطاء ومختومة بختم المقاول ومدون فيه المجموع النهائي للعطاء رقماً وكتابة.
9. الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

مدير قسم العقود الحكومية